

**الديوان الوطني للمناجم**

**تقرير مراقب الحسابات حول**

**القوائم المالية المختومة في**

**31 ديسمبر 2019**

## الفهرس

الصفحة

06-01

التقرير العام لمراقب الحسابات

07

التقرير الخاص لمراقب الحسابات

القوائم المالية والإيضاحات للسنة المالية المختومة في

31 ديسمبر 2019

الديوان الوطني للمناجم  
التقرير العام لمراقب الحسابات  
حول القوائم المالية  
المختومة في  
31 ديسمبر 2019

## الديوان الوطني للمناجم

### التقرير العام لمراجع الحسابات حول القوائم المالية

المنتهية في 31 ديسمبر 2019

## حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس المؤسسة للديوان الوطني للمناجم

### الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراجعة الحسابات، قمنا بمراجعة القوائم المالية للديوان الوطني للمناجم، والتي تتكون من الموازنة كما في 31 ديسمبر 2019 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخصا لأهم السياسات المحاسبية وقواعد القياس وعلى بيانات تفسيرية أخرى. وتظهر هذه القوائم مجموعا صافيا للموازنة بـ **11.666.727** دينار ونتيجة صافية سلبية بـ **1.037.874** دينار.

برأينا، وبإستثناء تأثيرات تسوية النقاط المذكورة بالفقرة أساس الرأي المتحفظ، فإنّ البيانات المالية تمثّل بصورة حقيقية وعادلة، في كلّ الجوانب الجوهرية، للوضع المالي للديوان الوطني للمناجم في 31 ديسمبر 2019 ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ، وفق المعايير المحاسبية المعتمدة في تونس.

### أساس الرأي المتحفظ

يتضمّن رأينا حول البيانات المالية للديوان الوطني للمناجم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 التحفظات التالية:

## 1. الأصول الثابتة

بلغت أرصدة الأصول الثابتة المادية المضمنة بالقوائم المالية للديوان في 31 ديسمبر 2019 مبلغا خاما بقيمة **12.591.309** دينار ومبلغا صافيا بقيمة **3.840.547** دينار. ولم يتم الديوان بجرد مادي لهذه الأصول خلافا للفصل 17 من القانون عدد 96-112 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات.

إضافة لذلك، يوجد إختلاف بين أرصدة الأصول الثابتة المضمنة بالقوائم المالية للديوان في 31 ديسمبر 2019 و جدول الإستهلاكات المستخرج من التطبيقية الإعلامية بقيمة 556.565 دينار مما يحول من التأكد من صحة الإستهلاكات السنوية المسجلة بالمحاسبة.

إن هذه الوضعية لا تمكن من التأكد من مطابقة الأصول المسجلة بالدفاتر المحاسبية مع الأصول الموجودة فعليا كما لا تمكننا من التعرف على التأثيرات التي قد تنجر عن عملية المقاربة بين الأرصدة المحاسبية ونتائج الجرد المادي موفي سنة 2019.

## 2. المخزونات

بلغت أرصدة مخزون الخرائط الجيولوجية المضمنة بالقوائم المالية للديوان في 31 ديسمبر 2019 مبلغا خاما بقيمة **3.362.370** دينار مقيمة بسعر البيع بدلاً من تقييمها إعتمادا على تكلفة الإنتاج، وهذا مخالف لمعيار المحاسبة التونسي رقم 4 المتعلق بالمخزون.

إن الإمكانيات التقنية للتطبيقات الموضوعية للإدارة لا تجعل من الممكن تقييم تأثير تطبيق سعر التكلفة على قيمة المخزون المدرجة في القوائم المالية في تاريخ الإغلاق ويحول دون الجزم بصحة وشمولية رصيدها.

في انتظار تركيز منظومة محاسبة تحليلية تمكن من تقييم سعر التكلفة بصورة دقيقة وثابتة ومصادق عليه من طرف مجلس المؤسسة فإنه لا يمكن التأكد من مطابقة القيمة المدرجة في القوائم المالية مع القيمة الحقيقية لهذا المخزون.

إضافة لذلك، لم يتم الديوان بالجرد المادي الفعلي لهذه المخزونات فقد تم إحتساب المخزون اعتماداً على مخزون أول السنة و التحركات الحاصلة خلالها.

إن هذه الوضعية لا تمكن من التأكد من مطابقة المخزونات المسجلة بالدفاتر المحاسبية مع المخزونات الموجودة فعلياً كما لا تمكننا من التعرف على التأثيرات التي قد تنجر عن عملية المقارنة بين الأرصدة المحاسبية ونتائج الجرد المادي موفي سنة 2019.

### 3. أرصدة قديمة غير مبررة

تشتمل أصول وخصوم الديوان على أرصدة قديمة غير مبررة تبلغ على التوالي 238.533 دينار و5.980 دينار موضحة بالتفصيل على النحو التالي:

رقم الحساب	الأصول	الخصوم
43690	89.354	الخصم من المورد
43421	149.180	الأداء على القيمة المضافة
46100	5.980	الخصوم الجارية الأخرى
المجموع	238.533	5.980

وعليه، فإنه لا يمكننا تقدير انعكاسات التعديلات المحاسبية، التي قد تفرزها أعمال تسوية هذه الحسابات، على النتيجة المحاسبية للديوان.

برأينا، وباستثناء تأثيرات تسوية النقاط المذكورة أعلاه، فإن البيانات المالية المرافقة تمثل بصورة عادلة، في كلّ الجوانب الجوهرية، المركز المالي الديوان الوطني للمناجم في 31 ديسمبر 2019 ونتائج أعماله وتدقيقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

### تقرير النشاط

إن مجلس المؤسسة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي. إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس المؤسسة وإننا لا نبدي بأي شكل من الأشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في الحسابات المضمنة في تقرير مجلس المؤسسة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. و تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير مجلس المؤسسة و تقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه و بين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة المراقبة أو إذا ما كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. و إذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإن مطالبون بالإبلاغ عنها. هذا وليس لدينا ما يجب نكره والإبلاغ عنه في هذا الصدد.

### مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة في إعداد القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية، وعن عرضها بصورة وفيّة، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية، بالإضافة إلى وضع نظام رقابة داخلية، بالمستوى الذي يمكن من إعداد قوائم مالية، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءا الناتجة عن الغش، أو الخطأ.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الديوان على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية، بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كانت الإدارة تنوي إما تصفية الديوان، أو إيقاف عملياته، أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر، سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بمهمة الحوكمة مسؤولون على الإشراف وعلى مراقبة عملية إعداد القوائم المالية للديوان.

### مسؤولية مراجع الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في الحصول على تأكيد معقول من الضمان، بأن القوائم المالية، ككل، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وذلك بغاية إصدار تقرير المراجعة. إن التأكيد المعقول، هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضمانا بأن عملية المراجعة، التي جرت وفقاً لمعايير التدقيق المتداولة في تونس، ستكشف دائما كل الأخطاء الجوهرية في حالة وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة للغش أو الخطأ؛ ويتم اعتبارها جوهريّة عندما يكون مُنتظراً أن تُؤثر على القرارات الاقتصادية المُتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية، وذلك سواءا كانت مُنفردة أو مُجمّعة مع أخطاء أخرى .

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير التدقيق المتداولة في تونس، فإننا نمارس أحكاماً مهنية، ونقوم باعتماد تَمَسِّي نقدي طيلة هاته العملية، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد، وتقييم مخاطر احتواء القوائم المالية على أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر، والحصول على عناصر إثبات كافية وملائمة لإبداء رأينا.
- إن المخاطر المتعلقة بعدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش تُعدّ أكبر من تلك الناتجة عن خطأ، وذلك لما قد يتضمنه الغش من تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو تأكيدات غير صحيحة، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
- فهم عناصر نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية، وذلك بغاية تصميم إجراءات تدقيق ملائمة لها.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة، ومدى موضوعية التقديرات المحاسبية التي قامت بها إدارة الديوان بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بها.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرضية الاستمرارية، بناءً على عناصر الإثبات التي تم الحصول عليها، حول وجود يقين جوهري من عدمه، مرتبط بأحداث أو ظروف يُمكن أن تُؤدّي إلى شكوك كبيرة حول قدرة الديوان على مواصلة أنشطة الإستغلال. وإذا ما استنتجنا وجود هذه الشكوك، فعلينا لفت نظر قارئنا هذا التقرير وذلك بالإشارة إلى إفصاحات القوائم المالية ذات الصلة بها، أو بتعديل رأينا، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على عناصر الإثبات التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة. ومع ذلك فإن الأحداث، أو الظروف المستقبلية، قد تؤدي بالديوان إلى إيقاف أنشطة استغلاله.
- تقييم القوائم المالية في مجملها وذلك فيما يتعلق بضبطها، بشكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات المُقدّمة حولها، وتقدير مدى تعبيرها بصورة وفيّة عن مختلف المعاملات والأحداث الواجب أخذها بعين الاعتبار على مستوى هذه القوائم.
- هذا ونقوم بالتواصل مع المسؤولين المكلفين بمهمة الحوكمة، فيما يتعلق بنطاق وتوقيت المراجعة، وباستنتاجاتنا المهمة بما في ذلك نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية، التي تتكشف لنا خلال عملية المراجعة، بالإضافة إلى أي أمور أخرى.
- و إننا نعتقد بأن عملية المراجعة قد وفرت أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

### تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات الموكولة إلينا، قمنا بالفحوصات الخُصوصية المُضمّنة بالمعايير المُدرجة بهيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وبالخصوص القانونية المعمول بها في هذا المجال.

## نجاحة نظام الرقابة الداخليّة المحاسبي

هذا، وقمنا بتقييم عام لمدى فاعليّة ونجاحة نظام الرقابة الداخليّة للديوان وذلك فيما يتعلّق بمعالجة المعلومة المحاسبية وإعداد القوائم الماليّة. ونذكر في هذا الإطار أنّ تصميم وتطبيق هذا النظام والمتابعة الدورية لمدى نجاحته وكفاءته هي مسؤوليّة إدارة الديوان. ولم نلاحظ، على أساس عمليّات الفحص التي قمنا بها، وجود نقائص هامّة من شأنها أن تؤثر على رأينا حول القوائم الماليّة.

تونس في 21 ديسمبر 2020

**محمد أسامة الحمروني**



الديوان الوطني للمناجم  
التقرير الخاص لمراقب الحسابات  
حول القوائم المالية  
المختومة في  
31 ديسمبر 2019

الديوان الوطني للمناجم

التقرير الخاص لمراجع الحسابات حول القوائم المالية

المنتهية في 31 ديسمبر 2019

حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس المؤسسة الديوان الوطني للمناجم

تطبيقاً لأحكام الفصل 09 من الأمر عدد 87-529 المؤرخ في 01 أفريل 1987،  
نحيطكم علماً أنه لم يقع إعلامنا من طرف الإدارة بوجود أي إتفاقية بين الديوان الوطني  
للمناجم و أحد أعضاء مجلس المؤسسة.

كما أنه خلال القيام بأعمالنا لم نتعرض لوجود أي إتفاقية أبرمت بين الديوان الوطني للمناجم  
و أعضاء مجلس المؤسسة تدخل تحت طائلة هذا الفصل.

تونس في 21 ديسمبر 2020

**محمد أسامة الحمروني**



Cabinet d'expertise comptable

الديوان الوطني للمناجم

القوائم المالية

المختومة في

31 ديسمبر 2019

**HAMROUNI MED OUSSAMA**  
*Expert Comptable*  
Membre de l'Ordre des Experts  
Comptables de Tunisie  
Commissaire aux Comptes

03 Rue Ali Boussek - Chrftech 2  
Sidi Thabet 2057 - Anana  
Tél: 98 756 539 - FAX : 32 406 988  
E-mail : hamrouni.oussama@yahoo.com

القوائم المالية المختتمة  
بتاريخ 31 ديسمبر 2019

## الديوان الوطني للمناجم

### الموازنة ( بالدينار )

سنة محاسبية مختومة في 31 ديسمبر

2018	2019	إيضاحات	الأصول
<b>4 107 996</b>	<b>3 996 610</b>	1	<u>الأصول غير الجارية</u>
29 673 578	29 666 457	1-1	الأصول غير المادية
-29 609 869	-29 635 792		تطرح الإستهلاكات
<b>63 709</b>	<b>30 665</b>		الأصول غير المادية الصافية
12 302 847	12 591 309	2-1	الأصول المادية
-8 293 736	-8 750 762		تطرح الإستهلاكات
<b>4 009 111</b>	<b>3 840 547</b>		المادية الصافية الأصول
1 394 002	1 484 222	3-1	الأصول المالية
-1 358 825	-1 358 825		تطرح المنخرات
<b>35 177</b>	<b>125 397</b>		الصافية الأصول المالية
<b>6 877 293</b>	<b>7 670 116</b>	2	<u>الأصول الجارية</u>
3 511 659	3 528 158	1-2	المخزونات
-3 455 325	-3 480 975		تطرح المنخرات
<b>56 334</b>	<b>47 183</b>		
237 664	439 158	2-2	الحرفاء و الحسابات المتصلة بهم
-141 164	-5 128		تطرح المنخرات
<b>96 501</b>	<b>434 030</b>		
4 744 936	5 155 876	3-2	أصول جارية أخرى
-196 425	-372 817		تطرح المنخرات
<b>4 548 511</b>	<b>4 783 059</b>		
<b>2 175 947</b>	<b>2 405 844</b>	4-2	السيولة و ما يعادل السيولة
<b>10 985 289</b>	<b>11 666 727</b>		مجموع الأصول

الموازنة  
الأموال الذاتية و الخصوم  
سنة محاسبية مختومة في 31 ديسمبر

2018	2019	إيضاحات	الأموال الذاتية و الخصوم
<b>5 921 511</b>	<b>3 444 307</b>	3	<b>الأموال الذاتية</b>
1 184 867	1 184 867		رأس المال الإجتماعي
8 166 683	8 166 683		الإحتياطات
17 540 263	10 016 897		أموال ذاتية الأخرى
-2 106 7324	-20 865 215		النتائج المؤجلة
-	5 978 949		التعديلات المؤثرة على النتائج المؤجلة
<b>5 824 489</b>	<b>4 482 181</b>		مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
97 022	-1 037 874		نتيجة السنة المحاسبية
<b>5 921 511</b>	<b>3 444 307</b>		مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص
<b>5 063 778</b>	<b>8 222 420</b>		<b>الخصوم</b>
<b>3 029 347</b>	<b>5 720 913</b>	4	الخصوم غير الجارية
3 029 347	3 063 587		قرض الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
-	-		ضمانات مدفوعة
-	2 657 326		مدخرات
<b>2 034 431</b>	<b>2 501 507</b>	5	الخصوم الجارية
625 672	755 986	1-5	المزودون و الحسابات المتصلة بهم
1 408 759	1 745 520	2-5	الخصوم الجارية الأخرى
<b>10 985 289</b>	<b>11 666 727</b>		مجموع الأموال الذاتية و الخصوم

الديوان الوطني للمناجم

قائمة النتائج

(بالدينار)

سنة محاسبية مختتمة في 31 ديسمبر

2018	2019	إيضاحات	البتود
		<u>1-</u>	<u>إيرادات الاستغلال</u>
776 553	237 295		المدخل
5 807 000	5 623 000		منح الاستغلال
662 051	594 676		إيرادات الاستغلال الأخرى
454 814	427 706		استرداد على مدخرات و استهلاكات
<b>7 700 419</b>	<b>6 882 677</b>	<b>6-1</b>	<b>مجموع إيرادات الاستغلال</b>
		<u>2-</u>	<u>أعباء الاستغلال</u>
-1 993	-16 499		تغيير المخزون
382 873	502 711		مشتريات مستهلكة
227 016	143 901		أعباء البحوث و الدراسات
4 836 657	4 780 356	<b>6-2</b>	<b>أعباء الأعوان</b>
884 692	1 337 796		مخصصات الاستهلاكات و المدخرات
1 021 634	1 146 005	<b>6-3</b>	<b>أعباء الإستغلال الأخرى</b>
<b>7 350 879</b>	<b>7 894 269</b>		<b>مجموع أعباء الاستغلال</b>
<b>349 540</b>	<b>-101 1593</b>	<b>(2)-(1)</b>	<b>نتيجة الاستغلال</b>
-34 240	-34 240		أعباء مالية صافية
18 112	22 376		الأرباح العادية الأخرى
-234 778	-13 850		الخسائر العادية الأخرى
<b>98 634</b>	<b>-1 037 306</b>		<b>نتيجة الأنشطة العادية قبل احتساب الأداءات</b>
-1 611	-568		الأداء على الأرباح
<b>97 022</b>	<b>-1 037 874</b>	<b>6</b>	<b>نتيجة الأنشطة العادية بعد احتساب الأداءات</b>
<b>97 022</b>	<b>-1 037 874</b>		<b>النتيجة الصافية للسنة المحاسبية</b>
-	-		انعكسات التعديلات المحاسبية
<b>97 022</b>	<b>-1 037 874</b>		<b>النتيجة بعد التعديلات المحاسبية</b>

جدول التدفقات النقدية لسنة 2019  
(بالدينار)

2018	2019	البنود
		التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال
97022	-1 037 874	النتيجة الصافية
		تسويات بالنسبة لـ :
	844 004	استهلاكات و مدخرات
511 410	-649 101	استرداد على استهلاكات و مدخرات
		تغييرات :
-1 993	-16 499	*المخزونات
89 033	-201 494	*المستحقات
-880 757	-410 940	*أصول أخرى
54 579	601 904	*المزودين و الخصوم الأخرى
		فائض التفويت في أصول مادية
<b>-130 706</b>	<b>-870 000</b>	التدفقات النقدية المتأتية من الاستغلال
		التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الاستثمار
-335 571	-475 902	الدفعات المتأتية من إقتناء أصول ثابتة
-	-	المقايض المتأتية من التفويت في أصول ثابتة
-	-	الدفعات المتأتية من إقتناء أصول مالية
<b>-335 571</b>	<b>-475 902</b>	التدفقات النقدية المخصصة بأنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية المخصصة بأنشطة التمويل
34 240	-	مقايض متأتية من القروض
-	-	تسديد قروض
1 283 087	1 575 800	مقايض متأتية من منح الإستثمار
<b>1 217 327</b>	<b>1 575 800</b>	التدفقات النقدية المخصصة لأنشطة التمويل
<b>-751 050</b>	<b>229 897</b>	<b>تغير الخزينة</b>
2 926 997	2 175 947	الخبزينة في بداية السنة المحاسبية
2 175 947	2 405 844	الخبزينة عند ختم السنة المحاسبية